S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24142
23 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل طيا مذكرة حكومة رومانيا بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) (انظر المرفق) .

وتعرض المذكرة أيضا العواقب الاقتصادية والمالية البالغة الخطورة التي تعرّض لها الاقتصاد الروماني ، من جرّاء تنفيذ الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا (الصرب ومونتنيغرو) وبخاصة الصعوبات الكاداء التي نجمت عن ثلاث حالات بعينها .

وعليه ، تطلب الحكومة الرومانية إجراء مشاورات مع مجلس الامن ، على أساس المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ، بغية التوصل إلى حلول ملائمة للتعويض .

وأكون ممتنا إذا ما عمل تقريركم القادم بشأن تنفيذ القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) على استرعاء اهتمام مجلس الامن إلى المشاكل الصعبة للغاية التي تواجه رومانيا نتيجة الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا ، وكذلك إلى امكانيات تقديم المساعدة لبلدي من جانب المنظمة الدولية ودولها الاعضاء .

وأود أن أنقل أمل الحكومة الرومانية في أن يجري تدارس أخطر الاثار المنعكسة على رومانيا نتيجة تنفيذ الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا ، بأقصى قدر من الاهتمام والاستعداد من جانب مجلس الامن لإقرار التوصيات الملائمة تعويضا عن الخسائر المادية الجسيمة التي تلحق ببلدي . ويرجى بالذات أن يكرّس مجلس الامن اهتماما وتفهما بشكل خاص للصعوبات البالغة المرتبطة بالحالات الخاصة الثلاث المعروضة في المذكرة .

وأكون في غاية الامتنان إذا ما قمتم بتعميم هذه الرسالة والمذكرة المرفقة على أعضاء مجلس الامن ليتم النظر فيهما طبقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

(توقيع) فاليريو فوريان
القائم بالأعمال المؤقت

../..

مرفق

مذكرة من حكومة رومانيا بشأن تنفيذ
قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢)

١ - في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أصدرت حكومة رومانيا إعلانا بشأن ما فرضه قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ، من جزاءات اقتصادية وجزاءات أخرى على يوغوسلافيا (الصرب ومونتينغرو) ، وينص على ما يلي :

"تمتثل رومانيا امتثالا كاملا بمبادئ مراعاة جميع الدول على نحو صارم للشرعية الدولية وعدم تسوية حالات النزاع في جميع المنازعات الدولية إلا بالوسائل السلمية ، وتتعهد رومانيا باحترام مقررات مجلس الامن .

"وأعلنت حكومة رومانيا أيضا أنه يترتب على تنفيذ أحكام هذا القرار نتائج خطيرة للغاية بالنسبة لرومانيا ، ومردّ ذلك إلى العلاقات الموسّعة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي التي تطورت عبر التاريخ بين هاتين الدولتين المتجاورتين" .

ونتيجة لذلك ، تحتفظ حكومة رومانيا بحقها في إبلاغ مجلس الامن بالنتائج المترتبة في الاقتصاد الروماني على تنفيذ هذه الجزاءات ، وذلك عملا بالمادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ، وأن تطلب تعويضات ملائمة . وبدون تلك التعويضات ، ستصبح رومانيا ذاتها ، وهي العضو المخلص في الامم المتحدة ، ضحية لتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الامن .

٢ - ووفقا لإعلان حكومة رومانيا الصادر في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أصدرت السلطات الحكومية أوامر لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) .

ونتيجة لذلك ، وابتداء من ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، الساعة ٠٠/٠٠ ، مُنع استيراد وتصدير أية منتجات وسلع أساسية قادمة من ، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) أو مُرسلة اليها .

وابتداء من ذلك التاريخ ، أُلغيت تراخيص الاستيراد والتصدير التي أصدرتها وزارة التجارة والسياحة فيما يتصل بالمنتجات والسلع الاساسية التي يكون منشأها في يوغوسلافيا أو المُرسلة اليها .

وفي حالة تراخيص الاستيراد والتصدير الصادرة ليوغوسلافيا فيما سبق ، والتي يكون منشاها ، أو ، وجهة مقصدها البوسنة والهرسك ، وكرواتيا وسلوفينيا ، وجّهت الدعوة إلى الوكلاء الاقتصاديين الرومانيين المعنيين لكي يفدوا إلى وزارة التجارة والسياحة بغية إعادة تأكيدها .

ولقد تقرر أن الوكلاء الاقتصاديون الرومانيون الذين لهم أنشطة تجارية أجنبية توجد أو تدار في اقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) أو منه ينبغي لهم التوقف عن جميع الانشطة المقصود بها الترويج للمنتجات أو السلع الاساسية و/أو تشجيع بيعها أو توريدها من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) أو اليهما .

وعلّق تنفيذ جميع العقود المتصلة بتلقي السياح أو إرسالهم والمبرمة بين شركات السياحة التجارية وغيرها من الوكلاء الاقتصاديين الرومانيين وبين شركات تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) كما منع إبرام أية عقود جديدة من أجل تلقّي السياح أو إرسالهم .

واتخذت تدابير مفصّلة لإيقاف جميع عمليات نقل البضائع التي يكون منشاها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو المتجهة اليها .

كما مُنع إقلاع الطائرات من اقليم رومانيا ، أو الطيران فوقها ، من قِبَل أية طائرة يكون مقصد هبوطها اقليم يوغوسلافيا (الصرب ومونتينغرو) ، فضلا عن الهبوط في اقليم رومانيا أو الطيران فوقها من قِبَل طائرة تكون قد أقلعت من اقليم يوغوسلافيا .

وهناك استثناءات للطائرات التي تقوم برحلات من أجل أغراض انسانية .

وفي الوقت ذاته ، اتخذت الوزارات المعنية التدابير الضرورية بغية تنفيذ الحظر في ميادين الرياضة ، وعمليات التبادل الثقافي والتعاون التقني والعلمي .

٢ - وبعد تحليل الحالة المترتبة على تنفيذ أحكام القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) تُعلن حكومة رومانيا ما يلي :

أن من شأن تنفيذ الحظر المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) أن يُسفر عن اضطرابات كبيرة في تنفيذ الانشطة الاقتصادية في رومانيا . وينجم حجم الآثار الشاملة ، المباشرة وغير المباشرة ، على حد سواء ، على الاقتصاد الروماني ، بصورة أساسية ، من التبادلات الاقتصادية المكثّفة ، التي نَمَت عبر السنتين ، والروابط التكنولوجية بين وحدات الانتاج في رومانيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) وطابع التكامل لمشاريع تعاونية معيّنة تُعد مشاريع تعاونية فريدة من نوعها .

أن عدم تنفيذ بعض عقود عمليات التصدير والاستيراد القائمة حاليا ، وعقود النقل ، والمشاريع المشتركة ، والخدمات ، والمدفوعات المستحقة والسياحة ، إلى جانب عدم جباية رسوم الاستيراد الجمركية ستترتب عليه آثار مباشرة وتبلغ قيمتها نحو ٥٥٠ مليون دولار للعام الراهن .

ويعتمد الاقتصاد الروماني إلى حد بعيد على استيراد بعض مواد الطاقة من يوغوسلافيا (الطاقة الكهربائية وفحم الطاقة) والذي يجري عن طريق عقود التعاون تحت شروط خاصة للدفع .

وإيقاف هذا التعاون يهدد استقرار نظام الطاقة الوطني ويمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة على نوعية الحياة في رومانيا .

وتقدّر الآثار غير المباشرة التي ستنجم عن امتداد الآثار المباشرة إلى النظام الاقتصادي بما يزيد عن ٣,٥ بليون دولار .

٤ - وتبلغ الحكومة الرومانية مجلس الامن أنها ستجابه ، بتنفيذها للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، صعوبات لا يمكن تخطّيها ، ولا سيما في الحالات التالية :

(أ) التعاون في إطار نظام البوابات الحديدية للطاقة الهيدرولية والنظم الملاحية على الدانوب . وتشترك رومانيا ويوغوسلافيا في بناء هذه النظم وإدارتها بالاستناد إلى اتفاقات بين الدولتين . والاستفادة المتواصلة عن طريق هذه النظم ، من امكانات الطاقة الهيدرولية للدانوب ، يحققها كل طرف في محطة توليد الطاقة الكهربائية الخاصة به ، وبصورة دائمة ، حسب التنسيق المتبادل الذي يفرضه هذا النوع من المحطات . وايقاف هذا التعاون يمكن أن يخلق وضعا من المرجح أن يهدد

استقرار النظامين الاول والثاني للبوابات الحديدية وسلامة الملاحة الدولية في الدانوب ؛

(ب) اتفاقية التعاون الانتاجي في مجالي الكيمياء وكيمياء النفط المبرمة بين شركة "سولفنتول" التجارية في تيميشوارا ومصنع بانسيفو الكيميائي . وهذا نوع من أنواع المشاريع المشتركة حيث يجري الانتاج بواسطة روابط تقنية وتكنولوجية خاصة بالمنتجاب الكيميائية والكيميائية النفطية . ويتسبب ايقافه في حدوث مشاكل أمنية تتعلق بالمنشآت ، ويؤدي إلى وجود خطر الحوادث الصناعية . ومن جانب آخر ، فإن تعليق اتفاقية التعاون مع مصنع بانسيفو الكيميائي سيفرض على شركة "سولفنتول" التجارية في تيميشوارا ايقاف انتاجها بسبب الافتقار إلى المواد الخام . وستترتب على تعليق اتفاقية التعاون هذه نتائج متعددة على الصناعة الكيميائية الرومانية وسيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن البطالة . كما سيحدث أيضا عواقب سلبية في كافة فروع الصناعة وكذلك في كافة مجالات الاقتصاد الروماني ؛

(ج) إن انتاج ووجود الوحدة التقنية الحيوانية لشركة COMTIM HOLDING S.A. في تيميشوارا يتوقف على استيراد العلف والادوية البيطرية من يوغوسلافيا . ويتوقف بقاء ما يزيد عن مليون خنزير تربى في هذه الوحدة على العلف والادوية المذكورين أعلاه . ومع مراعاة استحالة تغيير تدفق هذه الإمدادات بسرعة ، فإن ايقاف هذا الاستيراد من شأنه أن يحدث كارثة ويؤدي إلى اختفاء مصدر غذائي هام للشعب الروماني .

ومع أخذ خطورة المشاكل المذكورة أعلاه بعين الاعتبار ، تواجه الحكومة الرومانية استحالة تنفيذ القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) في الحالات المبيّنة آنفا ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذه الحالة ستلاقي التفهم اللازم من جميع أعضاء مجلس الامن .

٥ - إن ايقاف صلات رومانيا الاقتصادية مع أحد أهم شركائها ، يمثّل من غير شك اختبارا عسيرا آخر للاقتصاد الروماني ، الذي يعاني الآن من وضع عسير للغاية . وبذلك تظهر عقبات جديدة أمام جهودنا الرامية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد وإنعاشه ، وتنشأ صعوبات اضافية في عملية ضمان مستويات المعيشة الدنيا للسكان .

ورومانيا ، إذ تعرب عن اقتناعها بأن الآثار الاقتصادية الشديدة الخطورة التي ستواجهها من جرّاء تنفيذ الحظر المفروض على يوغوسلافيا ستدرس بأقصى قدر من

الاهتمام ، تتوقع اعتماد مجلس الامن لتوصيات مناسبة من أجل تعويض جميع خسائرها المادية .

٦ - وتجدد حكومة رومانيا التاكيد على عزمها على الالتزام باحكام قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) . وفي الوقت ذاته ، تُعرب الحكومة الرومانية عن اعتقادها بأن كافة الاطراف المعنية ستعمل بإخلاص من أجل تسوية الازمة اليوغوسلافية كي ترفع الجزاءات المفروضة بأقرب وقت ممكن .

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢

- - - - -